

أخبار الجودة

نشرة إخبارية لـ "برنامج الجودة" برنامج تقوية إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في لبنان

"على لبنان أن يجد حلاً لتخفيض نسب الرفض لمنتجاته المصدرة"

هذا ما أشار إليه معالي وزير المالية والاقتصاد والتجارة، دميانوس قطار، عند الإطلاق الرسمي لبرنامج الجودة في شتورة، بحضور رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان، السفير باتريك رينو، إضافةً إلى ممثلين بارزين للقطاعين الخاص والعام بما فيهم السيد وجيه البزري، رئيس اللجنة الاستشارية للجودة. سلط الوزير قطار الضوء على عدد من الحالات المعينة حيث واجه فيها مصدرون لبنانيون حواجز لدخول مختلف الأسواق الأوروبية:

- ❖ إذ إن ٥٢٪ من حالات رفض المنتجات الغذائية اللبنانية يعود إلى عدم التقيد بشروط «لصاقة المنتج» (من جراء عدم معرفة المنتج أو المصدر بشروط البلد المراد التصدير إليه)
- ❖ وحوالي ٣٥٪ من حالات الرفض يعود إلى استعمال مواد مضافة أو ملونات غير آمنة
- ❖ وحوالي ٥٪ من حالات الرفض يعود إلى وجود جرثومة السالمونيلا



الإطلاق الرسمي لبرنامج الجودة في شتورة

وشدّد الوزير قطار على ضرورة تعاون المنتجين والمصدرين مع برنامج الجودة وبقية الوزارات والإدارات المعنية بموضوع الجودة، إذ سيساعد ذلك حتماً في إيجاد الحلول وتخفيض تلك النسب في المدينين القريب والبعيد.

يعتبر برنامج الجودة كواحد من سلسلة برامج عديدة يقوم لبنان بتنفيذها من ضمن إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تشكل حافزا هاماً لسياسة لبنان التجارية، إضافة إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وسوف يساعد برنامج الجودة لبنان في استكمال وتطوير بنية تحتية للجودة على صعيد وطني وعلى مستوى

المنتجين المحليين، بهدف حماية أفضل لصحة وسلامة المستهلك وزيادة حجم الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي. وعبر رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان، السفير باتريك رينو، عن أهمية دمج الصناعة بالإتماء الإقتصادي اللبناني، وذلك على نطاق كافة المناطق في لبنان (نص الخطاب في الصفحة الثانية).

ثم رحب الدكتور علي برو، مدير برنامج الجودة، بجميع المدعوين، من ممثلي سفارات إلى ممثلي وزارات وبلديات وجمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة ومختبرات ومنظمات دولية وجامعات وممثلين آخرين للقطاع الخاص. وأكد الدكتور برو على ضرورة المشاركة الكاملة للقطاعين الخاص والعام في تنفيذ وإنجاح نشاطات برنامج الجودة.

بعدها، تقدم السيد وجيه البزري، رئيس اللجنة الاستشارية للجودة، بشكر الاتحاد الأوروبي لمساعدة لبنان والقطاعين الخاص والعام على اعتماد معايير الجودة في شتى الميادين. وأضاف أن «الجودة والنوعية أصبحتا حاجة ملحة وضرورية في حياتنا الإقتصادية، وهما الأساس في عمليات الإنتاج والتصدير. لبنان بحاجة إلى مثل هذا البرنامج لتوعية المصنعين والمنتجين في كافة الميادين على أهمية الجودة». وختم السيد بزري معتبراً «أن العديد من القطاعات في لبنان يواجه مشكلة شروط الاستيراد (من قوانين وفحوصات) المفروضة من الأسواق الأوروبية، وبالتالي، هناك حاجة لبعض التعديلات القانونية ومساعدة المختبرات المؤسسة وتقييم المطابقة وإصدار شهادات الفحص وتوقيع اتفاقات الاعتراف المتبادل مع مؤسسات تقييم المطابقة في دول أخرى».

أما مدير عام الاقتصاد والتجارة، الدكتور فادي مكّي، فأكد على أهمية إتفاقية الشراكة ودورها في تحسين حجم التبادل التجاري بين لبنان والاتحاد الأوروبي. كما شدد على ضرورة استمرارية برنامج الجودة على المدى البعيد، مؤكداً أن وحدة الجودة في الوزارة سوف تواصل القيام بنشاطات الجودة حتى بعد انتهاء مدة البرنامج الرسمية.

في هذا العدد

١

على لبنان أن يجد حلاً لتخفيض نسب الرفض لمنتجاته المصدرة

٢

رؤية جودة للبنان

٣

كلمة السفير باتريك رينو

٤

تفتح إتفاقية الشراكة الباب أمام التجارة الدولية

٥

سلوفينيا تنجح نحو توافق تام مع الاتحاد الأوروبي

٦

قانون حماية المستهلك: أمال جديدة للمجتمع اللبناني

٧

وداعاً روبرتو

إنجاز البحث المخبري اللبناني

أخبار فرق العمل والخبراء



كلمة السفير باتريك رونو،

رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان

بمناسبة إطلاق برنامج "الجودة" / شتورة، ٢٤ حزيران ٢٠٠٥

غداً استقلال لبنان (في العام ١٩٤٣) برز نقاشٌ جوهري حول توجّه الاقتصاد في لبنان: هل كان ينبغي على لبنان، أسوةً ببلدان متعددة آنذاك، أن يسعى إلى بناء صناعة وإرساء توازن بين القطاعات الإنتاجية والزراعية من جهة وقطاع الخدمات من جهة أخرى؟ أم كان عليه تعزيز رسالته كأرضية تجارية ركيزتها الأساسية اقتصاد منفتح ومكوّن لمصلحة «جمهورية تجارٍ»؟



السفير باتريك رونو

نعرف أي مقارنة سادت في النهاية.

ونعرف أن القادة اللبنانيين في تلك الحقبة اختاروا الانفتاح وعقيدة ناشطة تتمثل بحرية النشاط الاقتصادي، مما شجع القطاع التجاري. وفي هذه المقاربة، لم يتم السعي لا إلى تشجيع توزيع اقتصادي أفضل على كافة أرجاء الوطن ولا إلى توجيه تنمية صناعية في المدى الطويل. إلا أن هذا الأسلوب لطالما شكّل أحد العوامل المؤدية إلى تراكم مذهب لرؤوس الأموال في العقود التالية وإلى نمو مستدام للبلاد. إنها وقائع غير قابلة للشك. كما ساهمت هذه المقاربة في تكوين صورة أسطورية أحياناً عن «الثروة الفريدة» التي يتمتع بها لبنان والتي لا تزال راسخة في الأذهان حتى اليوم.

ولكن الأزمان تغيرت ولقد كنا مثلكم جميعاً شهوداً واعين لحدود هذا الخيار الذي يُعتبر اليوم مصدراً لخلل كبير في توازن التنمية الاقتصادية في البلاد: وهو خلل في التوازن لصالح بيروت على حساب المناطق الأخرى؛ وخلل في التوازن لمصلحة التجارة على حساب المهن الجديدة والإبداع وروح المبادرة.

لهذا السبب يا صاحب المعالي لا بدّ من الإشادة بقراركم اختيار موقع خارج بيروت للاحتفال بإطلاق مشروع «الجودة». فبوجودنا في شتورة، نوجه اليوم إلى الصناعيين وأصحاب المشاريع رسالة مزدوجة:

أولاً، لا ينحصر دعمنا التقني والمالي بأي «طبقة» نافذة وحصرية في العاصمة: فنحن لسنا أسرى بيروت!

ثانياً، الصناعة قوة منتشرة على كافة الأراضي اللبنانية. وللعمل معها، فإن فرق العمل لتلقي المؤسسات الصناعية في مراكزها، ميدانياً.

ونحن نؤيد كلياً هذه الخطوة يا معالي الوزير وسوف ندعمها حتى النهاية.

إذا ألمحت إلى غياب سياسة صناعية في لبنان في الماضي، لم أكن أقصد الإشارة إلى فشل أو استسلام. بل لنفكر في حس المقاومة الرائع الذي تمتعت به الصناعة اللبنانية على مر فترات طويلة خيمت عليها أجواء عدائية لها. وتشكل منطقة شتورة خير دليل على دراية مستمرة لجهة المنتجات المحولة. وهذا مثل عن النجاح على مر العصور.

ولا أرى كيف يمكن أن «نخفف من قيمة» واقع ووزن الصناعة اللبنانية عندما تمثل هذه الأخيرة اليوم أكثر من ١٢٠ ألف فرصة عمل، وتوفّر أصولها ٤ مليارات دولار وتشرف مساهمتها في القيمة المضافة القومية عتبة الملياري دولار في السنة؛ وترتفع صادراتها بنسبة ١٤٠٪ منذ ٥ سنوات؟

«رؤية جودة للبنان»

لقد أدت العولمة إلى انفتاح الأسواق العالمية وإلى زيادة المنافسة بين المنتجين، مما أدى إلى خيارات أوسع للمستهلك. كما أن العولمة قد دفعت بقطاع الصناعة إلى بحث عالمي عن يد عاملة رخيصة، مما أدى بدوره إلى ظهور مشاكل أساسية للمنتجين الصغار، كالمنتجين اللبنانيين، في ظل الاقتصادات المتطورة، فلا يزال لبنان غير مستعد لمواجهة المنافسة من قبل شركات في موقع أفضل يسمح لها ببيع منتجات تتسم بعلامة الجودة.

تشكل العوائق التقنية المعروفة

أيضاً باسم الإجراءات غير الجمركية (التي تتألف من الأنظمة والمواصفات التقنية وإجراءات تقييم المطابقة وهي عوائق تختلف من بلد إلى آخر) عقبة أساسية لعملية الاستيراد والتصدير. فعندما يتم توحيد مواصفات المراجع



التقنية وإجراءات المصادقة، سوف تزول تلك الحواجز تلقائياً، مما سيضمن تداولاً حراً للسلع والخدمات.

وتعتبر الصلاحية القانونية لدورة الجودة، بما في ذلك المواصفات والمترولوجيا والاعتماد والمصادقة ومراقبة السوق، ذات أولوية بالنسبة لاقتصاد أي بلد.

وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصاد اللبناني باعتبار العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي وضعت استراتيجيات واضحة للجودة في أسواق بالغة المنافسة وهي مستعدة للعمل على النطاق العالمي. فبالنسبة لهذه الشركات، أصبح إعلان تطابق منتجاتها و/أو نظام الإنتاج مع المتطلبات الخاصة، عنصراً أساسياً لبقائها واستمرار نجاحها.

إنها لمسألة حيوية أن يتم التأكيد على الأهمية التي تولى لأنظمة الجودة الوطنية وعلى أنظمة الاعتماد والمصادقة بما في ذلك المطابقة مع المواصفات التقنية الدولية التي تحكم مسائل الجودة ضمن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. كما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن وجود بنية تحتية وطنية قوية لتقييم المطابقة هو عامل أساسي في قبول السلع المصدرة إلى أسواقه. وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حملة واسعة النطاق لتقديم المساعدة التقنية في هذا النطاق لدول في طور النمو، وذلك للسماح لقدرات ومخرجات التصنيع في الاقتصادات الناشئة بأن تتطابق مع متطلبات الاتفاقات المبرمة مع منظمة التجارة العالمية.

علي برو

مدير برنامج الجودة

«تفتح اتفاقية الشراكة الباب أمام التجارة الدولية»

تشكل اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ إضافة إلى انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دعامة أساسية لسياسة لبنان التجارية. وفقاً لذلك، سيتمكن لبنان من إحراز مكانة على الخريطة التجارية الدولية باعتباره المركز التجاري الأول في المنطقة وباعتباره أيضاً تقاطعاً مركزياً بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية.

بموجب شروط اتفاقية الشراكة وجزء من المساعدة التقنية الأوروبية المقدمة في إطار MEDA II تم تحديد برنامج الجودة، بالتشاور مع الوزارات المعنية وهيئات القطاع الخاص، على أنه مبادرة هامة واستراتيجية يحتاج إليها اقتصادنا بشكل عام وصناعاتنا بشكل خاص.

تؤمن نشاطات برنامج الجودة فرصة كبيرة لزيادة حصة السلع اللبنانية في التجارة العالمية، وذلك من خلال تطابقها بشكل أفضل مع المتطلبات التقنية والمعايير الدولية. كما سيساعد البرنامج على إنشاء بيئة تنظيمية ومؤسسية من شأنها إيجاد ظروف ملائمة للقطاع الخاص اللبناني ليتلاءم مع البيئة التجارية الدولية الأكثر تحرراً للقرن الحادي والعشرين.

يعمد برنامج الجودة إلى تطوير سياسة وطنية شاملة للجودة ولن يكون مبادرة منفردة. سوف يسعى البرنامج أيضاً إلى إيجاد الظروف التشغيلية الملائمة والإطار القانوني لنظام جودة فعال وحديث من شأنه أن يضمن جودة الأغذية وسلامتها، إضافة إلى منافع صحية واجتماعية وبيئية واقتصادية بالنسبة إلى المستهلك اللبناني والمنتجين اللبنانيين على حد سواء. تتخذ وزارة الاقتصاد والتجارة مبادرات أخرى بما في ذلك برنامج المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، إضافة إلى تطوير تشريع جديد يتضمن قوانين جديدة لحماية المستهلك وهي مبادرات تأتي لتكتمل عمل البرنامج.



إمضاء اتفاقية الشراكة في حزيران ٢٠٠٢

أخيراً، إن برنامج الجودة ومن خلال دعمه للبنية التحتية للجودة في لبنان سوف يعزز ويسرع إيجاد جودة أعلى للمنتجات والخدمات اللبنانية التي ستواجه في المستقبل المزيد من التحديات الأساسية لجهة المنافسة في الأسواق العالمية. كما سيعمد البرنامج إلى زيادة عدد السلع اللبنانية التي تتطابق مع المعايير والأنظمة التقنية الوطنية والدولية، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة قدرتها التنافسية من خلال النفاذ إلى السوق الأوروبية وغيرها من الأسواق الدولية، في حين يساهم البرنامج في تأمين حماية أكبر للمستهلك اللبناني.

د. فادي مكي

مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة

إن هذه الأرقام تشكل بالنسبة إليّ دليلاً على عدم جدوى الاستسلام وعلى ضرورة اعطاء الصناعة اللبنانية آفاقاً جديدة.

وبوسع السياسة الأوروبية للجوار الجديدة أن تساهم في تحقيق ذلك كونها تمدد شراكة برشلونة مع وعد أكثر تحفيزاً بإدماج لبنان في المساحة الاقتصادية الأوروبية. ماذا يعني هذا الوعد للبنان؟ إنه يعني بكل بساطة أن بإمكانه الانضمام يوماً ما إلى هذه المساحة ومشاركتنا حرياتها الأساسية الأربع في ما يتعلق بتنقل السلع والبضائع ورؤوس الأموال والأشخاص.

وإذا أرادت الصناعة في لبنان أن تحقق هذا الطموح، عليها أن تضع برنامجاً دينامياً يعزز ميزات التفصيلية ويحشد الموارد التكنولوجية والتربوية الضرورية. وفي هذا الصدد، إني أؤيد أفكار الاقتصادي توفيق غاسبار عندما يتحدث عن ضرورة وضع سياسة إيمانية للصناعة اللبنانية: «حرية النشاط الاقتصادي» ربما ولكن على ألا يتم المزج بين هذه الحرية وبين «التراخي».

إن الحصيلة الأولى لانطلاق عملية برشلونة تشهد على حجم العمل الذي ما زال يجب إنجازه. فحصة الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي تراجمت من ٢٣٪ في العام ١٩٩٦ إلى ٩٪ فقط في العام ٢٠٠٤. أي أن هذا الحجم لم يتخط عتبة الـ ١٧٠ مليون دولار.

ومن واجبي أن أذكر اليوم بهذه الحصيلة من يطمح إلى بناء مكان للصناعة اللبنانية في مجال أوروبي - متوسطي يضم ٦٩٠ مليون مستهلك. وهذه الحصيلة بالذات هي التي تعطي أكثر من أي وقت مضى معنى لمشروع «الجودة» وللأداة التي يمثلها من أجل رفع هذا التحدي الجديد.

طبعاً «الأداة» موجودة. ولكن يجب إيجاد إرادة سياسية وروح تعاون حقيقية بين القطاعين العام والخاص.

ولكن أسئلة ملحة تُطرح اليوم: أعني مثلاً الجواز التي تعرقل نشوء الهيئة الوطنية للترخيص: فقانون شباط ٢٠٠٤ الذي يسمح بنشوتها لم يطبق حتى اليوم. وأعني أيضاً ضرورة قيام صانعي القرار بوضع حد للتشابك في المسؤوليات بين مختبرات كثيرة. وأعني أخيراً الاستخدام غير الكافي لمختبرات القطاع الخاص بهدف إجراء اختبارات الجودة بينما تتوجه هذه المختبرات بكل عزم وتصميم للحصول على الترخيص الدولي. إن المضي قدماً في هذه المسائل الأساسية يتطلب صيغة حوار حقيقية بين السلطات العامة والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أرحب بشخصية مرموقة في قطاع الصناعة، السيد وجيه بزري، الذي يرأس اللجنة الاستشارية الجديدة للجودة. وأحيي جهوده الشخصية في إطلاق هذه المبادرة.

وأختم بهذه الفكرة: إن تحسين جودة المنتجات هو بطبيعته عملية دائماً غير مكتملة. لذا لا يمكن أن تتوقف «عملية الجودة» أبداً. فهي ترتكز على حسن التمييز والحدائق اللتين يجب أن يتمتع بهما المزود في سبب تطلعات المستهلك الجديدة دائماً. وفي هذا الإطار، ندعو اللبنانيين كافة إلى تكريس جهودهم لإنتاج هذا المشروع لكي يستفيدوا أكثر من ثماره.

”قانون حماية المستهلك: آمال جديدة للمجتمع اللبناني“

بعد خمس سنوات من تقدم جمعية المستهلك بمشروع قانون الى الحكومة والمجلس النيابي، وبعد ثلاث سنوات من عمل وزارة الاقتصاد ومكتب دولي متخصص، أبصر قانون حماية المستهلك النور.

سنة عشر فصلاً و ١٣٢ مادة تشكل هذا القانون الحديث المتكامل والمستقل الذي يلبي احتياجات المستهلك وهو سيشكل، اذا احسن العمل به، محركاً حقيقياً للاقتصاد وللمجتمع اللبناني في آن.

انها مناسبة لنهئى المستهلك في لبنان على حصوله على قانون ملموس يضمن حقوقه الاساسية وهي:

- ✦ الحق بالحفاظ على صحته وسلامته عند استعماله للسلعة او الخدمة
 - ✦ الحق بالمعاملة العادلة
 - ✦ الحق بالاستحصال على معلومات صحيحة وواضحة وواقية
 - ✦ الحق باستبدال السلعة او استرجاع ثمنها في حال عدم مطابقتها للمواصفات وكذلك بالنسبة للخدمات
 - ✦ الحق بتعويض كامل عن الاضرار
 - ✦ الحق بانشاء جمعيات لحماية المستهلك والانتساب اليها
 - ✦ الحق بالتقاضي مباشرة او بواسطة جمعيات المستهلك لصون حقوقه.
- ولتأمين هذه الحقوق، ينص القانون على انشاء مجلس وطني لحماية المستهلك ولجنة تحكيمية لحل النزاعات وتعيين وسيط للفصل في النزاعات بين المستهلك والمحترف.

٠١٧٥٠٦٥٠



كذلك يعزز القانون مصلحة حماية المستهلك لتتحول الى مديرية حديثة وفعالة كما ويعزز الرقابة على السلع والخدمات وتطبيق المواصفات الإلزامية ويحدد سلم عقوبات جادة ستدفع بالمخالفين الى التفكير كثيرا قبل الاقدام على المخالفة.

لكن لن يأخذ هذا القانون ابعاده الحقيقية بدون وجود حركة مستهلك منظمة ومحترفة وفعالة تتعامل مع المستهلك، تتلقى شكاويه، تقوم بدراسات السوق، والتحقيق في واقع السلع والخدمات بشفافية تامة وتقدم للمستهلك المعلومات والارشادات العامة والقانونية.

ولنعود الى المستهلك الذي يشتري سلعة في متجر وقد انتهى تاريخ صلاحيتها؛ ماذا سيفعل؟ مستهلك سيرميها في سلة المهملات وأخر قد يأكلها وهو يقول انها قضية بضعة ايام، والقليل القليل سيعيدها الى المتجر ويسترد ثمنها هذا إذا ما كان يحتفظ بالفاتورة معه. وآخر يقبل حرام أن أؤذي هذا التاجر.

ماذا يقول القانون في المادة ١٢٠ منه؟

«يعاقب بالغرامة من خمسة ملايين الى ٢٠ مليون ليرة من يبيع سلعة منتهية الصلاحية في متجره»!

هل على المستهلك ان يسكت اهمالاً او شفقةً او لا مبالاة، فثبقى السلع الفاسدة ويسقط ضحيتها مواطنون آخرون؟ أم عليه ان يلعب دوره الطبيعي في المشاركة الضرورية في العملية الاقتصادية مع التاجر، والمصنع والحرفي ومقدم الخدمة؟

قانون حماية المستهلك بداية الطريق وستقوم جمعية المستهلك بأوسع حملة توعية حوله ترشد من خلالها المستهلك والمحترف إلى واجباتهما وحقوقهما في مجالات السلع والخدمات.

بقلم الدكتور زهير برو
رئيس جمعية المستهلك في لبنان

استناداً إلى قانون المترولوجيا، يمكن المعهد أو هيئات قانونية معينة أن تقوم بعمليات التحقق. تقوم هيئات قانونية معينة أولاً بعمليات التحقق. ويقوم الوزير المعني بالمترولوجيا بهذا التعيين، مستنداً على الاعتماد وبحسب مواصفات ISO 17020. ويتم تلزيم عمليات التحقق كلما كان ذلك ممكناً. لكن المعهد يولي أهمية خاصة إلى تطبيق إرشادات NAWI (الجمعية الوطنية لتحسين القوة العاملة) الخاصة بقدرات فحص البرمجيات والإشراف على المترولوجيا.

الإستنتاجات

استناداً إلى التجربة حتى الآن، يمكن الاستنتاج أن توافق نظام المترولوجيا الوطني عملية معقدة، فهي تتطلب تدخل مناسب على جميع المستويات رغم أن معهد المترولوجيا الوطني يبدو اللاعب الأكبر للدور الأكثر أهمية ومسؤولية.

قد ثبت أن القرار بإنشاء نظام مقاييس وطني يتطلب نهجاً محترفاً يرتكز على تحديد الحاجات الوطنية وتبويبها بحسب الأولوية، كما يرتكز على استراتيجية وطنية ملائمة متطورة. نتيجة لذلك، يتمكن نظام المترولوجيا من دعم الاقتصاد الوطني والتزامات التعاون الدولية استناداً إلى شروط متساوية بأحسن الظروف الممكنة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواصفات المقاييس ذات الصلة.

تكاليف مخفضة وتحكم أكبر

شركة إسكرا إمكو من كرايغ سلوفينيا هي منتج عالمي لعدادات كهربائية.

بعد أن أصبحت سلوفينيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي، باتت شركة إسكرا إمكو، التي حصلت على نظام جودة محسن بفضل معهد المترولوجيا لجمهورية سلوفينيا، تقوم بفحص داخل الشركة (أول فحص للمجموعة الأوروبية بحسب إرشادات العدادات الكهربائية). قد تم تطبيق ذلك من دون تدخل هيئة مؤهلة من بلد أوروبي آخر. وتقوم الشركة بالتحقق من حوالي ٥٠٠ ألف عداد كهربائي سنوياً.

قبل الأول من أيار/مايو ٢٠٠٤، كان على الشركة أن ترسل كل العدادات إلى إحدى الدول الأوروبية ليتم فحصها. وفي حالة إسكرا إمكو، أدت عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي إلى تقليص مدة عملية أول فحص للمجموعة الأوروبية بـ ١٤ يوماً، وبالتالي قد انخفضت تكاليف الشركة إلى حد بعيد (بمعدل ٢ يورو للقطعة الواحدة بحسب نوع العداد والمكان الذي أجري فيه الفحص السابق).

«إنجاز البحث المخبري اللبناني»

يواجه المنتجون اللبنانيون عوائق جديدة مفروضة على التجارة كلما حاولوا النفاذ إلى سوق التصدير العالمية، لاسيما ضمن الدول الـ ٢٥ في الاتحاد الأوروبي. وتبقى المشكلة الأساسية التي تعترض المنتجين هي غياب مختبرات الفحص المعتمدة والمؤهلة للقيام بالفحوصات ذات الصلة الضرورية للحصول على الموافقة للدخول إلى الأسواق العالمية. وقد أشارت الاستطلاعات التي أجريت إلى أن ٦٠٪ من منتجي الأغذية يعاني من ضعف أو حتى غياب الاعتراف الدولي بمختبرات الفحص المحلية. ومن شأن توفير خدمات الفحص أن يسهل النفاذ إلى أسواق التصدير والسماح للشركات اللبنانية بالنمو والتوسع.

وقد أتم برنامج الجودة مسحاً لمختبرات المتولوجيا اللبنانية وذلك بغية النفاذ إلى الهياكل الحالية وتحديد الحاجات الحقيقية للمختبرات (باستثناء الطبية منها). قد أجري المسح في أيار/مايو بالجوء إلى استبيان من ٣٢ سؤالاً ساعد على تحديد الحاجات الحالية والمستقبلية للصناعة لجهة الأسواق الدولية. وقام الاستبيان، بشكل خاص، بمعالجة مسائل تحديد المختبرات ذات الصلة ومتطلبات الفحص ومنح الشهادات للقطاعات التي تم تحديدها والمنتجات والأسواق، إضافة إلى تحديد واختيار المختبرات الدولية المعتمدة التي تؤمن وسائل الإختبار المصدقة ذات الصلة.

وكانت مشاركة المختبرات اللبنانية شبه شاملة، مما سيساعد برنامج الجودة إلى حد بعيد في تطبيق نشاطاته الموضوعية لدعم القطاع الخاص اللبناني بشكل عملي. وسوف يتم نشر نتائج واستنتاجات المسح قريباً.



«أخبار فرق العمل والخبراء»

يتمحور برنامج الجودة حول ثلاثة عناصر فردية هي السياسات والمؤسسية والمشاريع. ومن بين الوسائل التي اعتمدها البرنامج لدعم القطاعين العام والخاص في لبنان نذكر سعيه إلى التعاون معهما والحصول على دعمهما لتعزيز سلامة المستهلك وتطوير مجموعة من مبادرات التعاون في مجال مراقبة الجودة وتقييم المطابقة.

وقد كان من بين التطورات الأساسية، إنشاء عدد من فرق العمل والخبراء، وأظهرت هذه الفرق أهمية مثل هذه الأدوات لتنفيذ البرنامج كي يبقى على اتصال مع المعنيين الأساسيين ويتلقى ردود فعل مستمرة حول المسائل التقنية ذات الصلة.

وقد عكست بعض فرق العمل التي أنشئت، مستوى عالٍ من التعاون في المجالات التالية:

- ❖ فريق عمل المتولوجيا - للنصح بشأن اختيار المعايير وإنشاء شبكة المتولوجيا اللبنانية
- ❖ فريق عمل المختبرات - للنصح بشأن اختيار المعايير وكيفية تشكيل الإطار العام للمختبرات اللبنانية
- ❖ فريق عمل الطحينية والحلاوة - بغية تحديد حلول للقضايا المؤثرة على هذا القطاع
- ❖ سياسة الجودة - بغية تطوير واقتراح سياسة وطنية للجودة
- ❖ فريق عمل تقييم المطابقة - لتحديد أدوار ومسؤوليات الوزارات المعنية والشغرات في التشريع اللبناني
- ❖ فريق خبراء البحث والتحليل - لإجراء تحليل للشغرات بحسب القطاعات الصناعية اللبنانية والبحث عن حاجات شركات القطاع الخاص في المعلومات التقنية
- ❖ فريق خبراء التدريب والوعي والجوائز - لإسداء النصائح حول نشاطات التدريب في القطاع الخاص وقطاع التعليم بما فيه التعليم المهني.

«وداعاً روبرتو»

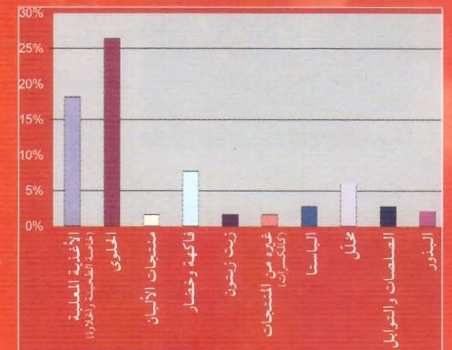
عمل الدكتور روبرتو بيرسي، وهو إيطالي من تورينو، في برنامج الجودة أثناء الأشهر الستة الماضية بصفته مستشار أول للسياسات في البرنامج. يحمل شهادة دكتوراه في الفيزياء ويتمتع بخبرة طويلة ورفيعة المستوى في سلسلة المهام الخاصة بالجودة، في منظمات ومؤسسات دولية ووطنية. وهو رئيس لجنة وضع مواصفات الجودة التابعة لـ (UNI-CEI) (1988-2005) وكان السكرتير الوطني لخدمات المقاييس الإيطالية (SIT)، ومدير مؤسسات الإعتماد والمصادقة (SINCERT)، ونائب رئيس المؤسسة الإيطالية لاعتماد فحوصات المختبرات (SINAL).



عمل لسنوات طويلة في مواقع جغرافية مختلفة بصفته خبير على الأمد القصير في قضايا الجودة والإعتماد والمواصفات. استقال من منصبه مع نهاية شهر نيسان/أبريل ليعود إلى إيطاليا ويبقى مع عائلته لأسباب شخصية. وقد عمل روبرتو مع فريق الجودة برئاسة د. علي برو خلال مرحلة الإطلاق الصعبة للبرنامج وخلالها أشرف على تطوير خطة المشروع وإتمام التقرير الاستهلاكي. وقبل كل شيء، أثبت روبرتو أنه قائد مخلص وملتزم لفريق الخبراء وكان المحفز لكل أعضاء برنامج الجودة.

حجز صادرات الغذاء الزراعية اللبنانية، ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

١٩٩٥ - ٢٠٠٤



أسباب حجز صادرات

الغذاء الزراعية اللبنانية، ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

